

- إتاوة على التأشيرات الممنوحة عند إصدار القيم المنقولة عن طريق اللجوء العلني للإدخار أو عند العرض العام لبيع القيم المنقولة أو شرائها أو تبادلها،
- إتاوة عند طلب اعتماد وسيط في عمليات البورصة وكذا عند تسجيل عون مؤهل للقيام بمقاؤضات في البورصة،
- إتاوة عند طلب اعتماد هيئة للتوظيف الجماعي للقيم المنقولة (هـ. تـ. جـ. قـ. مـ)،
- إتاوة عند قيام اللجنة بالتحقيق لدى الوسطاء في عمليات البورصة،
- إتاوة عند دراسة النزاعات التقنية الناتجة عن تفسير النصوص التشريعية والتنظيمية التي تحدد سير البورصة،
- إتاوة تحصل على شركة تسيير بورصة القيم.

**المادة 3 :** يحدّد الوزير المكلف بالمالية بقرار، نسب الأتاوى والكيفيات التي تحصلها بها اللجنة.

**المادة 4 :** ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 23 محرم عام 1419 الموافق 20 مايو سنة 1998.

أحمد أو يحيى



مرسوم تنفيذي رقم 98 - 171 المؤرخ في 23 محرم عام 1419 الموافق 20 مايو سنة 1998، يتضمن منح الشركة الوطنية "سوناطراك" رخصة استغلال المحروقات في حقل "حاسي برکين - جنوب" (الخزان التررياسي الطيني - الحثي الأدنى) الواقع في الكتلة : 404 أ.

إنَّ رئيس الحكومة،

- بناء على تقرير وزير الطاقة والمناجم،
- وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 4 - 85 و 125 (الفقرة 2 منه)،

مرسوم تنفيذي رقم 98 - 170 المؤرخ في 23 محرم عام 1419 الموافق 20 مايو سنة 1998، يتعلق بالأتاوى التي تحصلها لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها.

إنَّ رئيس الحكومة،

- بناء على تقرير وزير المالية،
- وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 4 - 85 و 125 (الفقرة 2 منه)،

- وبمقتضى المرسوم التشريعي رقم 93 - 10 المؤرخ في 2 ذي الحجة عام 1413 الموافق 23 مايو سنة 1993 والمتعلق ببورصة القيم المنقولة، المعدل والمتمم، لا سيما المادة 27 منه،

- وبمقتضى الأمر رقم 96 - 08 المؤرخ في 19 شعبان عام 1416 الموافق 10 يناير سنة 1996 والمتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة (هـ. تـ. جـ. قـ. مـ) (شـ. إـ. دـ. مـ) و (صـ. مـ. تـ)

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 97 - 230 المؤرخ في 19 صفر عام 1418 الموافق 24 يونيو سنة 1997 والمتضمن تعين رئيس الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 97 - 231 المؤرخ في 20 صفر عام 1418 الموافق 25 يونيو سنة 1997 والمتضمن تعين أعضاء الحكومة،

يرسم ما يأتي :

**المادة الأولى :** عملاً بالمادة 27 من المرسوم التشريعي رقم 93 - 10 المؤرخ في 2 ذي الحجة عام 1413 الموافق 23 مايو سنة 1993 والمذكور أعلاه، يحدّد هذا المرسوم الأتاوى التي تحصلها لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، التي تدّعى في صلب النص "اللجنة" على الأعمال والخدمات التي تؤديها.

**المادة 2 :** تحدّد الأتاوى التي تحصلها اللجنة على الأعمال والخدمات التي تؤديها كما يأتي :